

Distr.: General  
10 December 2013  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة

فيينا، ٢-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانياً - خلاصة وافية
٢	..... جمهورية كوريا



## ثانياً - خلاصة وافية

### جمهورية كوريا

#### ١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لجمهورية كوريا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

لقد وقّعت جمهورية كوريا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ("الاتفاقية") في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدّقت عليها في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨. وبدأ نفاذ الاتفاقية فيما يخص جمهورية كوريا بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وتنص المادة ٦ من دستور جمهورية كوريا على أن قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المقبولة بوجه عام تُمثل، عندما يصدّق عليها بقانون ويسري مفعولها، جزءاً لا يتجزأ من قانونها الداخلي، وتعلو على أيّ حكم مناقض وارد فيه. ولئن لم يكن للقرارات القضائية أثر ملزم قانوناً فإن المحاكم تتقيّد بها شديد التقيّد.

وقد قيّمت حال جمهورية كوريا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة، وقيمتها أيضاً فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. وجمهورية كوريا هي عضو في المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، وهي طرف في اتفاقيات مجلس أوروبا بشأن تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية ونقل المحكوم عليهم.

#### ٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

##### ٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

تجرّم المواد ١٣٣ و ١٢٩ و ١٣٠ من القانون الجنائي رشو الموظفين العموميين وارتشاءهم. ويرد تعريف الموظف العمومي في المادة ٢ من قانون موظفي الدولة العموميين والمادة ٢ من قانون الموظفين العموميين المحليين، وهو يشمل طائفة واسعة من الموظفين، بمن فيهم الموظفون المعيّنون والموظفون المنتخبون، وأعضاء الجهاز القضائي والمدّعون العامون. ويضاف إلى ذلك أن المادة ٤ من قانون تشديد العقوبات توسّع نطاق تعريف الموظف العمومي لكي يشمل العاملين في بعض المؤسسات التي تملكها الدولة أو تسيطر عليها. ولئن كانت المادة ٣ من

مرسوم إنفاذ قانون تشديد العقوبات تستثني بعض فئات المؤسسات التي تديرها الدولة أو الحكومة من نطاق أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالرشوة فإنَّ الفئات المعنية مشمولة بالمادة ٣٥٧ من القانون الجنائي المتعلق بخيانة الأمانة.

وقد جرّمت جمهورية كوريا إلى حدّ بعيد رشو الموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية وذلك بموجب قانون مكافحة رشو الموظفين العموميين الأجانب في إطار الأعمال الدولية، الذي تشمل مادته ٢ و٣ جميع أركان الجريمة كما تنص عليها الفقرة ١ من المادة ١٦ من الاتفاقية. أمّا الارتشاء فليس مجرماً؛ لكن يمكن لجمهورية كوريا أن تلاحق المرتشئين من الموظفين العموميين الأجانب بموجب أحكام القانون الجنائي المتعلقة بخيانة الأمانة. كما تمكن ملاحقة الموظفين العموميين الأجانب في جرائم غسل الأموال حيث تكون جرائم الفساد هي الجرائم الأصلية.

وتجرّم المتاجرة بالنفوذ بموجب المادة ١٣٣ من القانون الجنائي حيث يشار إلى المادة ١٣٢، التي تشمل رشو موظف عمومي فيما يتصل بأمر تخص مهامّ موظف عمومي آخر. ولئن كانت ممارسة النفوذ على نحو غير مشروع لصالح أيّ شخص آخر أو التماس ممارسته من الشخص الآخر ليسا مجرّمين بصورة صريحة فإنّ مشروع القانون بشأن الوقاية من التماس غير المشروع وتعارض المصالح يقضي بالمعاقبة على ممارسة المتاجرة بالنفوذ بصورة غير مشروعة وعلى طلب هذه الممارسة.

وقد جرّمت كوريا تجرّماً جزئياً الرشوة في القطاع الخاص وذلك بموجب المادة ٣٥٧ من القانون الجنائي (الارتشاء أو الرشوة خيانة للأمانة). ويُنص على إيقاع عقوبة مشدّدة على رشو العاملين في المؤسسات المالية وعلى ارتشائهم.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و٢٤)

إنّ غسل الأموال والإخفاء مجرّمان بموجب قانون تنظيم المعاقبة على إخفاء العائدات المتأتية من جرائم (المادتان ٣ و٤) ("قانون العائدات"). وتشمل الفقرة ١ من المادة ٣٢، والمادة ٣٠، والفقرة ١ من المادة ٣١، من القانون الجنائي بعض العناصر المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ٢ من الفقرة (ب) من المادة ٢٣ من الاتفاقية (أي المشاركة في ارتكاب الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه المادة، أو التعاون أو التآمر لارتكابها، والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه).

وثمة قيود على وصف جرائم الفساد باعتبارها جرائم أصلية مفضية إلى غسل الأموال (الفقرة الفرعية ١ من المادة ٢ من قانون العائدات) تجعلها مقصورة على جرائم معيّنة مشمولة

بالقانون الجنائي (مادّتيه ٣٥٥ و ٣٥٦ المتعلقة بالاختلاس). وعملاً بصيغة معدّلة من قانون العائدات، أُجيزت في أيار/مايو ٢٠١٣، أصبحت الأفعال المشمولة بالمادة ٣٥٧ من القانون الجنائي جرائم أصلية مفضية إلى غسل الأموال.

وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي على الجرائم الأصلية المرتكبة خارج جمهورية كوريا، يُقتضى التجريم المزدوج في حالات الرعايا الأجانب الذين يرتكبون جرائم خطيرة خارج جمهورية كوريا، لكنه لا يُقتضى في حالة الرعايا الكوريين.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢) تتناول المواد ٣٥٥ إلى ٣٥٩ من القانون الجنائي اختلاس الممتلكات في القطاع العام والقطاع الخاص. وقد أفادت السلطات الكورية بأن التدابير المذكورة تشمل كافة جوانب اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر في القطاع العام والقطاع الخاص. أمّا إساءة استغلال الوظائف فتتناول قانونياً في المادة ١٢٣ (إساءة استعمال السلطة) والمادة ١٢٤ (التوقيف والحبس غير القانونيين) من القانون الجنائي.

وقد نظرت جمهورية كوريا في تجريم الإثراء غير المشروع. ومع أنه لم يُنصّ عليه باعتباره جريمة بحدّ ذاته فإنّ قانون أخلاقيات الخدمة العمومية يُلزم بعض الموظفين العموميين بأن يسجّلوا ممتلكاتهم، رهنًا بالتحقيق والملاحقة في حالة عدم قيامهم بذلك.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

جرّمت جمهورية كوريا إعاقة سير العدالة تجزئياً بموجب المواد ٢٥٧ و ٢٦٠ و ٢٧٦ و ٢٨٣ من القانون الجنائي، التي تتناول أفعال التهديد، والعنف، والاستعانة بالقوة البدنية على العموم دون أن تتناول جرائم الفساد على وجه التحديد. وقد يمكن أن يشمل هذا القانون أفعال الوعد بميزة غير مبرّرة أو أفعال عرض توفيرها أو أفعال منحها للحث على الإدلاء بشهادة زور باعتبار ذلك تشجيعاً ومساعدة على الحث باليمين (المادة ٣٢ من القانون الجنائي).

ويجرّم بموجب المادتين ١٣٦ و ١٤٤ من القانون الجنائي التدخّل في ممارسة موظفي الجهاز القضائي وأجهزة إنفاذ القانون لمهامهم الرسمية.

## مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

نُصَّ في قوانين جمهورية كوريا على مسؤولية الأشخاص الاعتباريين الجنائية عن غسل الأموال (المادة ٧ من قانون العائدات) ورشوة الأجانِب (المادة ٤ من قانون مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانِب في المعاملات التجارية الدولية). كما يمكن أن يكون الأشخاص الاعتباريون مسؤولين مدنياً عن الأفعال الأخرى المتصلة بالفساد. ولا تحول الأحكام بشأن مسؤولية الأشخاص الاعتباريين دون معاقبة الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون جرائم فساد.

## المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تجرّم بموجب المادتين ٣٠ و ٣١ من القانون الجنائي المشاركة بأيّ صفة كانت في جرائم الفساد.

وبموجب المواد ٢٥ (الشروع في الجرائم) و ٣٥٩ (حالات الشروع) و ٣٥٥ و ٣٥٧ من القانون الجنائي جرّمت جمهورية كوريا الشروع في الجريمة فيما يخص جميع الجرائم الكبرى المنصوص عليها في الاتفاقية تقريباً، وإن كان الشروع في إعاقة سير العدالة ليس مشمولاً بالمواد المشار إليها.

ولا يُعاقب على التحضير للجريمة إذا لم تكن هناك قوانين خاصة لهذا الغرض. فلا يعاقب إلاّ على التحضير لغسل الأموال والإخفاء، وذلك بموجب المادة ٣ (٣) من قانون العائدات.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

يعاقب على جرائم الفساد بمقتضى المواد ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٣ من القانون الجنائي والمادة ٢ من قانون تشديد العقوبات. ويُشار على وجه الخصوص إلى أنّ ثمة طريقة تفصيلية لحساب العقوبات على الرشو والارتشاء بالاستناد إلى مقدار الرشوة. وقد وضّحت جمهورية كوريا أنّ القضاة فيها ينطقون بالعقوبات وفقاً لمدى العقاب المنصوص عليه في القوانين ذات الصلة وعلى أساس النظر في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحكم بالعقوبات التي تقترحها لجنة الحكم بها.

وبوجه عام لا يتمتع أعضاء الجمعية الوطنية بالحصانة من الملاحقة الجنائية، وإن كان لا يجوز القبض عليهم أو احتجازهم دون موافقة هذه الجمعية، إلاّ في حالات التلبّس بالجرم. ولا يجوز أن يلاحق الرئيس بالإنبابة جنائياً لكن يجوز أن تنحّيه الجمعية الوطنية. ويجوز أن تُجرى عمليات تحقيق ذات صلة بينما يكون الرئيس لا يزال يتولى مهامه، وقد لوحق

رؤساء سابقون في جرائم فساد. ولا تنطبق على أعضاء الجهاز القضائي أية حصانات أو امتيازات خاصة.

ويُجيز القانون الكوري الاستئناف والاستئناف مجدداً والتماس البت في الأحكام القضائية بعدم الملاحقة في الحالات المعنية. كما يجوز للأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ عن جريمة أن يودعوا شكوى دستورية ضد قرار المدعي العام بعدم الملاحقة (المادة ١٠ من قانون النيابة العامة، والمادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة ٦٨ (١) من قانون المحكمة الدستورية).

ويُضمن للمدعى عليهم حق الحضور خلال كل مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية إذا كان من شأن حضورهم أن يساهم في عدالة الإجراءات (المواد ٢٧٦ إلى ٢٧٧-٢ من قانون الإجراءات الجنائية). كما أن لهم الحق في الحضور عندما يكون حضورهم هاماً فيما يخص قدرتهم على دحض التهم الموجهة إليهم (الفقرتان ١ و ٤ من المادة ٢٧ من الدستور). وتحدد في المادتين ٩٨ و ٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية شروط الإفراج عن المحتجزين بكفالة.

واستناداً إلى المادتين ١٢١ و ١٢٢ من قانون تسيير المؤسسات الإصلاحية ومعاملة نزلائها يجوز أن يُمنح الإفراج المشروط للسجناء الذين قضوا من مدة العقوبات المحكوم بها عليهم الجزء المحدد في المادة ٧٢ من القانون الجنائي.

وتتناول المادة ٧٣-٣ والمادتان ٧٨ و ٧٩ من قانون موظفي الدولة العموميين والمادة ٦٥-٣ والمادتان ٦٩ و ٧٠ من قانون الموظفين العموميين المحليين إجراءات إعادة ندب الموظفين العموميين المتهمين بالفساد، وعزلهم، وكف يدهم.

ويجوز أن تُنزع أهلية الموظفين العموميين المدانين بجرائم فساد للتوظيف في منظمة مُربحة العمل بموجب المادتين ٦٩ و ٣٣ من قانون موظفي الدولة العموميين، والمادتين ٦١ و ٣١ من قانون الموظفين العموميين المحليين، والمادتين ٨٣ و ٨٢ من القانون المتعلق بمكافحة الفساد وبنشاء وعمل اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية. ويجوز في جميع القضايا التي يتورط فيها موظفون عموميون أن تُتخذ في الوقت نفسه تدابير تأديبية وإجراءات ملاحقة.

وتهيئ القوانين الكورية لتدابير لمنح تخفيف/تخفيض/إلغاء للعقوبة أو للتنازل/التعويض من خلال منح مكافآت للمتعاونين من المجرمين في قضايا الفساد (المادة ٥٣ من القانون الجنائي والمادة ١٦ من قانون حماية المخبرين عن جرائم معينة).

### حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

يُحمى الشهود والمجني عليهم بموجب المادة ٣-١٧ من قانون حماية المخبرين عن جرائم معينة، التي تسري على المخبرين في قضايا الفساد استناداً إلى المادة ١٩ من القانون بشأن القضايا الخاصة المتعلقة بمصادرة وإعادة الممتلكات المحوزة عن طريق ممارسات الفساد. ومن تدابير الحماية الجائز اتخاذها عدم كشف المعلومات الشخصية للمبلغين عن المخالفات، وتهيئة تدابير للسهر على سلامتهم الشخصية وأموال لنقلهم أو تغيير عملهم. ويجوز استجواب الشهود بمنظومات التواصل الفيديوي (المادة ١٦٥-٢ من قانون الإجراءات الجنائية). كما أن جمهورية كوريا وضعت خطة رئيسية شاملة لحماية ومساندة المجني عليهم.

ويمكن أن توفر حماية المبلغين عن المخالفات بموجب القانون المتعلقة بمكافحة الفساد وإنشاء وعمل اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات الماسة بالصالح العام. ويجوز أن تُتخذ تدابير حماية منها تدابير السهر على سلامتهم الشخصية، وحماية هوياتهم، وحظر اتخاذ تدابير مضرّة بهم. ويجري تعديل تشريعات جمهورية كوريا لتوسيع نطاق فئة الانتهاكات الماسة بالصالح العام بموجب قانون حماية المبلغين عن المخالفات.

### التجميد والحجز والمصادرة؛ السريّة المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

يتناول القانون الجنائي (المادة ٤٨ منه) وقانون العائدات (المواد ٨ إلى ١٠ منه) مصادرة عائدات الجريمة، والممتلكات والمعدات والأجهزة المستخدمة أو المراد استخدامها في جرائم الفساد، وذلك مع الحماية الواجبة لحقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية. ويضاف إلى ذلك أن ثمة أحكاماً تتعلق بالمصادرة في القانون بشأن القضايا الخاصة المتعلقة بمصادرة وإعادة الممتلكات المحوزة عن طريق ممارسات الفساد (المواد ٣ إلى ٦ منه) والقانون بشأن القضايا الخاصة المتعلقة بالاستيلاء على ممتلكات الموظفين العموميين لجرائم يرتكبونها (المواد ٣ إلى ٦ منه). وتشمل عائدات الجرائم الدخل المتأتي من مثل هذه العائدات، ويجوز أن تصادر مبالغ تعادل قيمة عائدات الجريمة.

كما أن القوانين المذكورة آنفاً تتناول، هي والقانون بشأن إبلاغ واستعمال المعلومات المتعلقة ببعض المعاملات المالية، تمييزاً وتجميداً وحجزاً عائدات الجرائم وأدواتها.

وترد التدابير المتعلقة بإدارة الممتلكات المحمّدة والممتلكات المحجوزة والممتلكات المصادرة في القانون المتعلقة بالقضايا الخاصة بشأن الوقاية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وقانون

الإجراءات الجنائية (المواد ٤٧٧ إلى ٤٧٩)، والنظام الخاص بالإجراء المتبّع لدى النيابة العامة فيما يتعلق بالبنود المحجوزة.

ولا يجوز أن تعيق القيود المتأنية عن السرية المصرفية التحقيق في جرائم الفساد. ويجب على المؤسسات المالية أن تُطلع أجهزة إنفاذ القانون على المعلومات التي بحوزتها عند استلامها مذكرة قضائية في هذا الصدد (المادة ٤ من القانون المتعلق بضمان سرية الاسم الحقيقي في المعاملات المالية).

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

اعتمدت جمهورية كوريا تشريعات لحساب مدد التقادم وتعليق الأحكام المتعلقة بالتقادم بحسب العقوبة المفروضة لارتكاب جرائم معيّنة (المادتان ٢٤٩ و ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية).

وبوجه عام يميز القانون الكوري النظر في السوابق الجنائية المسجّلة في الخارج عند النطق بالحكم في المحاكمات الجنائية (المادة ٣٨ من القانون المتعلق بتبادل المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية).

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تتناول المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ من القانون الجنائي شؤون الولاية القضائية، وتتناولها المادة ٧-٢ من قانون العائدات فيما يخص غسل الأموال. وبالإضافة إلى الاختصاص القضائي الإقليمي تنص قوانين جمهورية كوريا على اختصاص قضائي على رعاياها الذين يرتكبون جرائم خارجها، وعلى الجرائم التي تُرتكب ضدها وبحق رعاياها خارج حدودها، ما يشمل غسل الأموال.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

تُعتبر العقود التي تبرم نتيجة للفساد باطلة ولاغية (المادة ١٠٣ من القانون المدني). ويجوز الحد من إمكانية مشاركة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المتورّطين في الفساد في عمليات الشراء العمومي (المادة ٣٩ من القانون المتعلق بإدارة المؤسسات العمومية).

ويُعمَل في جمهورية كوريا بأحكام تنص على إعادة الممتلكات المصادرة من مرتكبي جرائم الفساد إلى المجني عليهم بها (المادة ٦ (٢) من القانون بشأن القضايا الخاصة المتعلقة بمصادرة وإعادة الممتلكات المحوزة عن طريق ممارسات الفساد). كما يمكن للمجني عليهم في جرائم



الفساد أن يقيموا دعاوى خاصة أمام المحاكم المدنية فيحصلوا على تعويض (المادة ٧٥٠ من القانون المدني).

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

ثمة في جمهورية كوريا سلطات عدة متخصصة في مكافحة الفساد، منها اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية، ووحدة الاستخبار المالي، و وحدات التحقيق الخاصة لدى النيابة العامة. وتقوم اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية بدعم أنشطة إنفاذ القانون بتلقيها التقارير المتعلقة بالفساد، وإحالتها القضايا من أجل التحقيق فيها، وتوفير الحماية للمبلغين عن المخالفات. كما أن لدى وكالة الشرطة الوطنية الكورية وحدات تحقيق خاصة مكلفة بالتحقيق في جرائم الفساد. ويضاف إلى ذلك أن مجلس المراجعة والتفتيش يدقق في حسابات الدولة ويفحص عمل الأجهزة الحكومية والعاملين فيها.

وقد اعتمدت جمهورية كوريا أحكاماً قانونية تفرض التزامات على الموظفين العموميين والمكاتب العمومية ووحدة الاستخبارات المالية للإبلاغ عن جرائم الفساد المشتبه في ارتكابها أو إحالتها إلى سلطات إنفاذ القانون (المادة ٧ من القانون بشأن إبلاغ واستعمال المعلومات المتعلقة ببعض المعاملات المالية). ويجوز لسلطات التحقيق أن تطلب تقارير من السلطات العمومية والمسؤولين العموميين بموجب المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٧-٤ من القانون بشأن إبلاغ واستعمال المعلومات المتعلقة ببعض المعاملات المالية. وثمة نظام وطني لتدبير القضايا يمكن أن تنتفع به أجهزة إنفاذ القانون الرئيسية، بما فيها النيابة العامة، ووكالة الشرطة الوطنية الكورية، ووحدة الاستخبار المالي.

وتشجع المادتان ١٤ و ٢٦ من القانون المتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات الماسة بالصالح العام على التعاون بين سلطات إنفاذ القانون والقطاع الخاص. وتنص المواد ٦٨ إلى ٧١ من القانون المتعلق باللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية على إجراء مفصل بشأن تقديم مكافآت للوشاة. كما أن هناك تدابير لتشجيع على التعاون مع المؤسسات المالية (المادة ٥ من القانون بشأن إبلاغ واستعمال المعلومات المتعلقة ببعض المعاملات المالية).

## ٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

على وجه الإجمال يُسلط الضوء على ما يلي من مواطن النجاح والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية:

- بتوفّر إحصائيات مفصّلة عن التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها وعن الجوانب ذات الصلة، وأمثلة على قضايا فساد فعلية، وبلاستعانة بهذه الإحصائيات والأمثلة، يتسنى تقييم ورصد تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية على نحو كاف.
- يُعمل بمبادئ توجيهية مفصّلة فيما يتعلق بالنطق بالعقوبات على نحو يوفر تدابير احتراز من تعسف المحاكم في ممارسة سلطاتها التقديرية في هذا المجال.
- للعقاب المشدّد على الرشو وعلى الارتشاء ثلاث درجات من الشدة تتحدّد بحسب مبلغ الرشوة.
- يُنوّه إيجابياً بالنص في القانون على إعادة الممتلكات المصادرة لتأثيرها من جرائم فساد إلى المحني عليهم.
- ثمة خطة رئيسية شاملة خاصة بحماية ومساندة المحني عليهم في جرائم الفساد تتناول جميع جوانب حمايتهم ومساندتهم.
- ينوّه بوجود وحدات تحقيق خاصة مسؤولة عن التحقيق في الجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها لدى النيابة العامة ووكالة الشرطة الوطنية الكورية.
- إنّ الدور الوقائي الهام الذي تؤدّيه اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية، وما تضطلع به من مهام ذات صلة، يساعدان على مكافحة الفساد.
- يُعمل بإجراء خاص يتيح الرجوع المباشر إلى سلطات الملاحقة لتقديم الشكاوى ضد بعض كبار المسؤولين (المادة ٥٩ من قانون اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية).
- أُحيط علماً بوجود تعاون وتفاعل عالي المستوى بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون، ولا سيّما ممارسة إغارة العاملين المهنيين.
- تؤدّي قاعدة البيانات الوطنية المتعلقة بالقضايا التي تستخدمها وكالة الشرطة الوطنية الكورية والنيابة العامة ووحدة الاستخبارات المالية دوراً محورياً في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون.

## ٢-٣ - التحديات التي تواجه التنفيذ

قد يتسنى المضي في تعزيز تدابير مكافحة الفساد المعمول بها حالياً باتخاذ الخطوات التالية:

- النظر في تجريم ممارسة النفوذ غير المشروعة لصالح أي شخص آخر أو التماسها من أي شخص آخر تجريباً صريحاً.
- النظر في النص في القانون الجنائي نصاً صريحاً على أن المادة ٣٥٧ منه تسري على قضايا رشو الأشخاص الذين يعملون بأية صفة كانت لكيان من كيانات القطاع الخاص؛ وعلى القضايا التي يوعد فيها بميزة غير مبررة أو يُعرض توفيرها أو يتم منحها بصورة غير مباشرة للأشخاص أنفسهم أو لغيرهم من الأشخاص لجعلهم يخلون بواجباتهم أو يقومون بفعل معين أو يمتنعون عن فعل معين.
- إدراج جميع الجرائم التي تُرتكب خرقاً للاتفاقية، دون الحد من أركانها المعينة، في عداد الجرائم الأصلية المفضية إلى غسل الأموال.
- تعديل الأحكام المتعلقة بإعاقة سير العدالة فيما يخص أركان فعل الوعد بميزة غير مبررة أو عرض توفيرها أو منحها بغية الحث على الإدلاء بشهادة زور.
- النظر في إمكانية الأخذ بأحكام تشريعية واضحة تنص على المسؤولية الجنائية و/أو الإدارية للأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد.
- تجريم أفعال الشروع في ارتكاب جريمة إعاقة سير العدالة.
- النظر في اعتماد تعديلات للتشريعات ذات الصلة بغية إدراج جرائم انتهاك الاتفاقية إدراجاً واضحاً ضمن مجال "القانون المتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات الماسة بالصالح العام".

### ٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

إن الناظم الرئيسي لتسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية هو قانون تسليم المجرمين، والقانون المتعلق بتبادل المساعدة القانونية الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية، والمعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. كما يمكن أن تلبى طلبات التسليم وتبادل المساعدة القانونية على أساس التعامل بالمثل في حالة عدم وجود معاهدة ذات صلة (المادة ٤ من قانون تسليم المجرمين والمادة ٤ من قانون المساعدة القانونية المتبادلة). كما أن جمهورية كوريا اعتمدت كتيبات إدارية بشأن تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية. وفي الحالات التي يُعمل فيها بمعاهدة بين الدولة الطالبة والدولة متلقية الطلب تكون للمعاهدة المعنية الأسبقية على القانون الداخلي عملاً بالمادة ٣-٢ من قانون تسليم المجرمين والمادة ٣ من قانون المساعدة القانونية المتبادلة.

أمّا المواد ٤٤ إلى ٤٨ من الاتفاقية فهي تلقائية التنفيذ إذ يمكن أن تطبّقها جمهورية كوريا مباشرة دون الحاجة إلى أيّ قوانين خاصة بتنفيذها. ويمكن لجمهورية كوريا أن تتخذ من الاتفاقية أساساً قانونياً للتعاون الدولي، وإن لم يكن لها تجربة سابقة على هذا الصعيد.

### ٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين (المادة ٤٤)

لا يلبي طلب التسليم إلا إذا كان الفعل المعني يشكل جريمة جنائية بموجب القانون الكوري وتشريعات الدولة الطالبة، وكان يُعاقب على هذه الجريمة بالسجن لمدة لا تقل عن سنة أو بعقوبات أشد. ولما كانت العقوبة التي يمكن أن تطال مرتكب أيّ من جرائم انتهاك الاتفاقية لا تقل عن السجن لسنة واحدة فيمكن تسليم المجرمين لأيّ من هذه الجرائم عملاً بقانون التسليم.

لقد لبّت جمهورية كوريا معظم طلبات التسليم التي تلقتها، بما في ذلك التسليم في حالات الفساد المتصلة بالاختلاس والرشوة. فقد تلقت جمهورية كوريا ٤٣ طلب تسليم في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، لبّت ١٧ منها ورفضت ثلاثة. ولم ترد أيّ طلبات تسليم استناداً إلى الاتفاقية.

ووقّعت جمهورية كوريا على معاهدات تسليم ثنائية مع ٣١ بلداً، ولم يبدأ بعدُ نفاذ ثلاث منها. وقد انضمت جمهورية كوريا إلى الاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المجرمين، بمفعول يسري اعتباراً من ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ما يمكّن جمهورية كوريا من الانخراط في إجراءات لتسليم المجرمين مع ٥٠ بلداً.

وبموجب المعاهدات التي أبرمتها جمهورية كوريا، تلزم موافقة الشخص المطلوب لتطبيق إجراءات التسليم المبسّطة عليه. وتسير إجراءات التسليم سيرورة معدّلة تعديلاً طفيفاً بالقياس إلى الإجراءات في سائر القضايا الجنائية. فعلى سبيل المثال ما من حق في الاستئناف في قضايا التسليم. لكن يُتقيّد فيها على العموم بالأجل النظامي للفصل في القضايا الجنائية البالغ شهرين على الأكثر. فمتى عُلم مكان وجود المدّعى عليه فإنّ الإجراء الجنائي لتسليمه يستغرق زهاء شهرين.

ولئن كانت جنسية الشخص المطلوب تُعتبر مبرراً تقديرياً لرفض التسليم بموجب قانون التسليم فإنه يمكن لجمهورية كوريا تسليم رعاياها، وهي تسلّمهم. فثمة ٢٨ شخصاً من رعاياها بين المجرمين الذين سلّمهم منذ عام ١٩٩١ البالغ عددهم ٣٩. فجمهورية كوريا لم

ترفض قط تسليم مجرم استناداً إلى جنسيته. وقانونها المتعلق بتسليم المجرمين لا يُلزم بملاحقة رعاياها عندما يُرفض تسليمهم. بيد أن معظم معاهدات التسليم التي أبرمتها تُلزمها بملاحقة رعاياها عندما يُرفض تسليمهم. ولا يُعترف في جمهورية كوريا بتسليم رعاياها أو تقديمهم بصورة مشروطة.

وثمة وسائل حماية لضمان المعاملة العادلة تُوفّر بموجب الدستور وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تسليم المجرمين، وبموجب المعاهدات، بما في ذلك حق الشخص المطلوب في أن يمثله محام وفي أن لا يعاقب لجرائم أخرى.

ويبدو أن جمهورية كوريا تتبّع ممارسة تمثيل في التشاور مع الدول الطالبة تسليم المشتبه فيهم قبل رفضها تسليمهم، وإن كان قانون التسليم لا يتطرق إلى هذا الأمر مباشرة، شأنه في ذلك شأن المعاهدات الثنائية.

نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المادتان ٤٥ و ٤٧)

إن جمهورية كوريا طرف في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، وقد وقّعت على معاهدات ثنائية في هذا الشأن مع ستة بلدان. وتمّ نقل سجناء في حالات عدة.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

قدّمت جمهورية كوريا عند تصديقها على الاتفاقية الإخطار التالي:

"إن جمهورية كوريا، عملاً بالمادة ٤٦ (١٣) من الاتفاقية، تخطر الأمين العام للأمم المتحدة بأنها عيّنت وزارة العدل بصفقتها السلطة المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة بموجب الاتفاقية. كما أنها تخطر الأمين العام، عملاً بالمادة ٤٦ (١٤) من الاتفاقية، بأن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بموجب الاتفاقية ينبغي أن تقدّم باللغة الكورية أو باللغة الإنكليزية، أو أن تُشَفَع بترجمة لها إلى إحدى هاتين اللغتين."

ووقّعت جمهورية كوريا على معاهدات ثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة مع ٢٨ دولة، منها ثلاث معاهدات لم يبدأ نفاذها بعد، كما انضمت إلى الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القانونية في المسائل الجنائية.

إن جمهورية كوريا لم ترفض قط تقديم المساعدة في شأن جنائي، وقد تلقت ٣٨٣ طلباً في الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. وهي لم تلتق أي طلب للمساعدة القانونية استناداً إلى

الاتفاقية أو إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المشمولة بالاتفاقية، ولم تُصدِر أيّ طلب من هذا القبيل.

ولئن كانت جمهورية كوريا لا تعترف بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين إلا فيما يخص غسل الأموال فما من مشكلات لديها في تقديم المساعدة في القضايا التي يتورّط فيها أشخاص اعتباريون لأنها تطبّق متطلب التجريم المزدوج تطبيقاً مرناً. ويمكن أن تقدّم جمهورية كوريا المساعدة غير القسرية وغيرها من أشكال المساعدة دون أن يكون هناك تجريم مزدوج، وإن لم يسبق أن طُلب منها ذلك في قضايا من هذا القبيل.

ويمكن أن تُبرَز السجلات المصرفية بناءً على إصدار أمر قضائي محلي بإبرازها إذا لزم ذلك من أجل تنفيذ طلب مساعدة قانونية. ولم تكن هناك قضايا أمسك فيها عن تقديم معلومات مالية استناداً إلى السرية المصرفية.

إنّ قانون المساعدة القانونية المتبادلة ومعظم المعاهدات التي وقّعت عليها جمهورية كوريا يفرضان على الدول الطالبة مقتضيات ضمان أمان السجناء أثناء نقلهم وحبسهم وإعادة تم، وقد أُفيد بأن جمهورية كوريا تطبّق عملياً تدابير من هذا القبيل.

وقد قامت حالات لنقل شهود إلى بلدان أجنبية لكن كوريا لم ترسل قط إلى الخارج شاهداً محتجزاً.

ويجري تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والرد عليها عبر القنوات الدبلوماسية. ولا تقبل جمهورية كوريا عادة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي تُرسل عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ويمكن إرسال الطلبات العاجلة من خلال الاتصالات غير الرسمية أو المباشرة مع وزارة العدل. وقلّما تقبل جمهورية كوريا الطلبات التي تقدّم عن طريق الهاتف، وإن كانت تقبل الطلبات التي تُرسل عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني.

وتُجيز جمهورية كوريا سماع الإفادات بواسطة وسائل التواصل الفيديوي وإجراء ذلك بحضور ممثلي السلطات القضائية الأجنبية، وهي قد فعلت ذلك في قضايا عدة.

ولا يقضي القانون الكوري بكشف المعلومات المبرئة للمتهم إذا كانت هذه المعلومات قد استُلمت عملاً بطلب من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

ولا تُتناول مقتضيات السرية في قانون المساعدة القانونية المتبادلة إلا فيما يخص الطلبات الصادرة، وإن كان قد يتعيّن على جمهورية كوريا التقيّد بطلبات السرية بموجب المعاهدات الثنائية التي أبرمتها.

ويمكن أن تقدّم جمهورية كوريا السجلات الحكومية غير العمومية، بما فيها سجلات السوابق الجنائية، وذلك في كل حالة على حدة بحسب مبررات الطلب.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

تنخرط مؤسسات إنفاذ القانون الكورية في طائفة واسعة من أشكال التعاون الدولي، بما في ذلك توفير المهارات التقنية وتبادل المعلومات والخبرات والعاملين مع البلدان الأخرى.

إن وحدة الاستخبارات المالية الكورية عضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال وفي مجموعة Egmont لوحدة الاستخبارات المالية. وهي تتبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبادلاً نشطاً مع نظيراتها الأجنبية عبر هاتين القناتين وعن طريق مذكرات التفاهم الثنائية المبرمة مع ٥٦ وحدة أخرى من وحدات الاستخبارات المالي. كما أن وحدة الاستخبارات المالية تدعم المساعدة القانونية المتبادلة وتلبي طلبات المعلومات الواردة من نظيراتها الأجنبية. وتقدّم وحدة الاستخبارات المالية المساعدة في مجالات منها مكافحة الفساد واستعادة الموجودات العالمية النطاق، وتُجري التدريب وتوفّر المهارات لبلدان أخرى، منها بلدان آسيا والمحيط الهادئ المتدنية القدرات.

وقد أوفدت دائرة النيابة العامة الكورية سبعة ملحقين قانونيين للعمل في السفارات الكورية، واستقبلت ملحقين من الخارج. ويجري في مركز البحوث القانونية والتدريب لدى وزارة العدل في جمهورية كوريا تدريب قضاة ومدّعين عامين من البلدان الآسيوية والأفريقية في إطار برامج التبادل. ويعمل مركز التعاون الدولي الذي أنشئ في دائرة النيابة العامة الكورية عملاً نشطاً للنهوض بالتعاون الدولي في مجال الملاحقة. وترسل دائرة النيابة العامة الكورية كل عام زهاء ٨٠ مدّعياً عاماً إلى البلدان الأخرى وتدعو الخبراء القانونيين والمدّعين العاميين الأجانب في إطار برامج المنح عن طريق وكالة جمهورية كوريا للتعاون الدولي. وقد وقّعت دائرة النيابة العامة الكورية على ٢٠ مذكرة تفاهم ثنائية مع ١٦ بلداً ومع البنك الدولي. كما أن مركز التعاون الدولي يدعم إنشاء شبكة لاستعادة الموجودات خاصة بآسيا والمحيط الهادئ. وتقوم النيابة العامة الكورية العليا بتشغيل مركز للتحقيق الجنائي العلمي الرقمي بُغية مكافحة الجرائم التي تُرتكب بواسطة التكنولوجيا الحديثة.

وتنخرط وزارة العدل في التعاون الدولي، بوسائل منها إجراء تدريب في مركز البحوث القانونية والتدريب التابع لها، معتمدة في ذلك على ميزانيات التنمية الخارجية المتأتمية من المكتب الكوري للمساعدة الإنمائية.

وتتعاون وكالة الشرطة الوطنية الكورية مع نظيراتها الأجنبية بوسائل منها تبادل العاملين، واستضافة دورات التدريب السنوية، والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية. وقد أبرمت هذه الوكالة مذكرات تفاهم مع ١٨ بلداً.

ولئن لم تكن اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية وكالة لإنفاذ القانون فإنها تعاونت تعاوناً ذا شأن مع هيئات أجنبية لمكافحة الفساد، ووفّرت دورات تدريب، وشاركت في حلقات تدارس، واستضافت جولات لدارسين أجانب. وثمة سبع مذكرات تفاهم نافذة أبرمتها هذه اللجنة مع نظيراتها لها أجنبية، وهي عضو في الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد.

وعلى الصعيد الإقليمي تُعتبر جمهورية كوريا بلداً مشاركاً في تحاور رؤساء الشرطة في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويمكن أن تُتخذ الاتفاقية أساساً للتعاون في إنفاذ القانون، وإن لم تكن هناك تجربة سابقة في هذا المجال.

وتشارك جمهورية كوريا في أفرقة التحقيق المشتركة بناءً على ترتيبات ذات صلة، مثل مذكرات التفاهم والقنوات الدبلوماسية، وقد خبرت عمليات التحقيق المشترك في قضايا الفساد على المستوى الدولي.

وكثيراً ما تستخدم أجهزة إنفاذ القانون الكورية أساليب التحري الخاصة في القضايا الداخلية والقضايا الدولية، وذلك بحسب الحالة، كما يجيزه القانون الكوري. وتلزم مذكرة قضائية لإجراء عمليات التحقيق التي قد تُنتهك فيها الخصوصية، مثل التنصت على الأشخاص وتعقبهم بغية تبين مكان وجودهم. ويجيز قانون الإجراءات الجنائية قبول الأدلة المتأتية عن أساليب التحري الخاصة.

### ٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

يُسلط الضوء على ما يلي من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية:

- تتعاون جمهورية كوريا في مجال المساعدة القانونية المتبادلة وفي قضايا تسليم المجرمين تعاوناً واسعاً التنوع، وقد اعتمدت عدداً من التدابير التي أمكن اعتبارها ممارسات جيدة، كما تشهد عليه مثلاً كثرة عدد طلبات المساعدة في الأمور الجنائية التي نفذتها جمهورية كوريا بنجاح.



- تقدّم جمهورية كوريا بموجب قانونها المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة والمعاهدات التي أبرمتها مساعدة قانونية واسعة التنوع، كما تشهد عليه كثرة عدد الطلبات التي نفذتها والتدابير التي تتبناها فيما يتعلق بالمساعدة القانونية.
- تتعاون جمهورية كوريا مع الدول الطالبة وتتشاور معها عند الإمكان لتذليل كل غموض أو عدم يقين قانوني قد يعترض الطلبات. وقد اعتُبر ذلك ممارسة جيّدة، كما يؤكده عدم وجود أيّ حالات رفض حتى تاريخه.
- اعتُبرت سيرورة تسلسل الأعمال في وزارة العدل سيرورة ملائمة لتقديم المساعدة الكاملة والآتية في حينها في الأمور الجنائية.
- تدعّم أنشطة وحدة الاستخبارات المالية ووظائفها قدرة جمهورية كوريا على المساعدة القانونية المتبادلة الكاملة المتنوعة الأشكال وعلى التعاون في إنفاذ القانون، وتمثّل ممارسة جيّدة على صعيد مكافحة الفساد العالمية النطاق.
- تنخرط جمهورية كوريا في التعاون الدولي بصفتها جهة مقدّمة للمساعدة التقنية. ومن الأمثلة على ذلك دورات التدريب التي تجريها المؤسسات الكورية على شتى المستويات، مثل وحدة الاستخبار المالي، ودائرة النيابة العامة الكورية، ووكالة الشرطة الوطنية الكورية، واللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحدود المدنية.
- يشهد عدد مذكرات التفاهم التي أبرمتها مؤسسات مختلفة، منها وحدة الاستخبارات المالية ودائرة النيابة العامة الكورية ووكالة الشرطة الوطنية الكورية، على تعاون المؤسسات الكورية تعاوناً ذا شأن.
- يُعدّ عمل مركز التحقيق الجنائي العلمي الرقمي لدى النيابة العامة الكورية العليا وقاعدة البيانات المركزية المشتركة بين أجهزة إنفاذ القانون من الممارسات الجيّدة على صعيد تعزيز التعاون في إنفاذ القانون.

### ٣-٣ - التحديات التي تواجه التنفيذ

قد يتسنى المضي في تعزيز تدابير مكافحة الفساد باتخاذ الخطوات التالية:

- لئن كان يمكن لجمهورية كوريا أن تطبّق بصورة مباشرة ما أبرمته من معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف، وكانت لهذه المعاهدات الغلبة على قانونها الداخلي، فلعلّها مع ذلك تقوم، في سياق الإصلاحات القانونية الجارية، بمراجعة قانونها المتعلق بتسليم المجرمين وقانونها المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة لجعلهما يتناولان بصورة أكثر

تحديداً الالتزامات ذات الصلة الواقعة على عاتقها بموجب الاتفاقية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة عندما لا يكون في القانون الداخلي حكم مناظر لتدبير من التدابير التي تقضي بها الاتفاقية أو عندما يتضمن القانون الداخلي التزاماً لا يسري على جمهورية كوريا بل على دولة شريكة لها فقط.

- لعلّ جمهورية كوريا تقوم، في سياق تنفيذ الاتفاقية الكامل، بمراجعة المعاهدات النافذة التي أبرمتها للتكفل باتساقها مع الاتفاقية ومع ما يقع على عاتقها من التزامات دولية.
- تُشجّع جمهورية كوريا على إخطار الأمم المتحدة على النحو اللازم بأنها تقبل الاتفاقية أساساً قانونياً لتسليم المجرمين.
- لئن كانت جمهورية كوريا قد أبرمت معاهدات عدة تتناول ملاحقة الرعايا فينبغي لها، توكيماً للمزيد من اليقين القانوني (لا سيما فيما يتعلق بالشركاء الذين لا تربطهم بها معاهدة)، أن تدرج مثل هذا الحكم في قانونها المتعلق بتسليم المجرمين وأن تجري مراجعة كاملة لما أبرمته من معاهدات ذات صلة.
- لعلّ جمهورية كوريا تنظر في إدراج متطلب يقضي بالتشاور مع الدول الطالبة قبل رفض التسليم في قانونها المتعلق بتسليم المجرمين، وأن تراجع ما أبرمته من معاهدات ذات صلة.
- لعلّ جمهورية كوريا تراقب تطبيق مبدأ التجريم المزدوج بغية السهر على تقديم المساعدة غير القسرية على نحو يتوافق مع الاتفاقية.
- قد يكون من المفيد المضي في مراجعة أحكام القانون المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة الخاصة بضمان أمان السجناء أثناء نقلهم وحبسهم وإعادة تم، وتعديل هذه الأحكام التعديلي التشريعي الممكن سهرًا على تقديم جمهورية كوريا نفس الضمانات القانونية التي تُلزم الدول الطالبة بتقديمها.
- لئن كانت المعاهدات تتناول قاعدة الأحكام الخاصة فإنّ جمهورية كوريا تُشجّع على النظر في اعتماد تدابير ذات صلة تدرج في قانونها المتعلق بالمساعدة القانونية، نظراً إلى عدم وجود ممارسة عملية في هذا الصدد.
- بصرف النظر عن كل التزام ذي صلة قد تقضي به المعاهدات، يمكن لجمهورية كوريا أن تنظر في اعتماد تدابير محدّدة الطابع تُدرج في قانونها المتعلق بالمساعدة

القانونية المتبادلة لضمان تقيده بما يرد من طلبات بشأن السرية على نحو تقيده الدول الطالبة به.

- لعل جمهورية كوريا، توحياً منها للمزيد من اليقين القانوني، ولا سيما بخصوص الشركاء الذين لا تربطها بهم معاهدات، تدرج متطلباً يقضي بتبيان أسباب رفض تقديم المساعدة في قانونها المتعلق بالمساعدة القانونية، بالإضافة إلى المعاهدات ذات الصلة.
- لعل جمهورية كوريا تدرج في قانونها المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة متطلباً يقضي بالتشاور قبل رفض أو إرجاء تقديم المساعدة، وتجري مراجعة شاملة لما أبرمته من معاهدات ذات صلة.
- لعل جمهورية كوريا تقوم، إضافةً إلى إدراج الأحكام ذات الصلة فيما أبرمته من معاهدات، بتضمين تشريعاتها النص المتعلق بضمان الأمان أثناء النقل فيما يخص الأفعال السابقة للشهود وسائر الأشخاص الذين يجري نقلهم.